

محددات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية

د. بسام عشوي العون

قسم التمويل والمصارف

ليث مفيد الرشدان

باحث، قسم التمويل والمصارف

جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المواضيع التي لا زالت تجذب الاهتمام نظراً للتطورات المتلاحقة والمستمرة في البيئة الاقتصادية والأسواق المالية. كما ويُعد الإفصاح في التقارير السنوية لنشاطات البنوك التجارية و المخاطر التي تعرض لها هذه البنوك من محفزات تحسين قياس وتقييم الأداء المالي وبالتالي توفير معلومات تمتاز بالملانمة والشفافية مما يساعد في اتخاذ قرارات سليمة من جميع الأطراف التي تستخدم هذه التقارير المالية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان محددات الإفصاح عن المخاطر المالية من خلال التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل العلاقة بين المخاطر ومجموعة من العوامل باستخدام بيانات (13) بنك تجاري أردني للفترة ما بين 2009-2018.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان ترتبط سلبياً مع حجم البنك وإيجابياً مع الرافعة المالية، كما أظهرت النتائج لعدم وجود تأثير للربحية وعمر البنك على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان. مخاطر السيولة ارتبطت سلبياً مع حجم البنك وإيجابياً مع عمر البنك، ولم تظهر النتائج لوجود ارتباط بين الرافعة المالية والربحية مع مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة. كما أوصت الدراسة على التركيز على الأثر الذي يرتبط بالعوامل المحددة لمستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية بما يضمن استقرار البنوك التجارية والنظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر، المخاطر المالية، محددات الإفصاح، البنوك التجارية.

المقدمة

دفعت التغيرات في بيئة الأعمال المشرفين على البنوك والجهات التنظيمية لهذه البنوك إلى إعادة التفكير في العديد من الجوانب المتعلقة بالأنظمة والتشريعات المصرفية خصوصاً عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ساهمت في زيادة المخاوف المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر من قبل المؤسسات المالية حيث تعتمد العديد من الأطراف على هذه المعلومات لبناء واتخاذ قرارات مالية واستثمارية عديدة. كما أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض وتيرة التطور الاقتصادي العالمي وتسببت في زيادة الطلب على المزيد من الإيضاحات عن نشاطات هذه المؤسسات و المخاطر التي تتعرض لها لجميع الأطراف المهمة بما يرد في التقارير المالية لهذه المؤسسات لما تشكله هذه المعلومات من أهمية بالغة.

توافق كل هذا الاتساع في الأحداث مع زيادة مستوى الاختلافات بين المؤسسة المالية وغير المالية في الدول النامية والتي قد تؤثر على بطريقة أو بأخرى في مستوى الإفصاح عن المخاطر. هذا ويعتبر الإفصاح الصحيح أداة قوية للتأثير على سلوك المستثمرين وحمايتهم، بالإضافة إلى أهميته في جذب رؤوس الأموال بسبب دوره في تعزيز الثقة في الأسواق المالية، ونظراً لطبيعة الأنشطة التي تؤديها هذه المؤسسات المالية وخاصة البنوك فإنها تتعرض لمخاطر مختلفة ومتنوعة، لذلك ظهرت أهمية الإفصاح عن طبيعة هذه المخاطر والتهديدات التي تواجه نشاطها وآلية مواجهتها والتعامل معها، مع ضرورة الاهتمام بالعلاقة المتمثلة بالموازنة بين مستوى المخاطرة مقابل الحصول على عائد أعلى مما يخلق قيمة للمساهمين.

* تم استلام البحث في يونيو 2020، وقبل للنشر في يوليو 2020، وتم نشره في مارس 2022.

قامت البنوك في الأردن بدور مؤثر في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، فقد شهد الأردن تطوراً كبيراً في الاقتصاد منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر، حيث كان من أهم مظاهر التطور الاقتصادي في الأردن التطور في قطاع البنوك واهتمام البنوك بالإصلاحات المالية التي تعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات المتعددة التي تقدمها للوصول إلى مستوى البنوك العالمية، والاهتمام بتبني برنامج شامل لتحسين الأداء المالي في سوق أكثر تحركاً وتنافسية، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في بيان محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة الإطار النظري

يعود مفهوم الإفصاح إلى القرن التاسع عشر الذي كان بداية تأسيس الشركات المساهمة العامة التي عملت على فصل الملكية عن الإدارة مما جعلها تتطلب إلى قوانين وتشريعات جديدة، الأمر الذي ألزم هذه الشركات بالتدقيق من قبل مدققين خارجيين يقوموا على تدقيق بيانات القوائم المالية لهذه الشركات، وإلزام الشركات على نشر هذه التقارير بشكل دوري (مطر والسيوطي، 2008: 340).

ويعود ظهور مفهوم الإفصاح أيضاً بسبب اتساع المنشآت المالية وتعدد أعمالها وزيادة المستثمرين بها والمقرضين ومن أجل عملية اتخاذ القرار المناسب، الأمر الذي يتطلب من إدارة المنشآت المالية وجود إفصاح عن جميع المعلومات المالية بحيث تكون مسؤولية الإدارة في إعداد التقارير المالية بشكل دقيق بحيث تحتوي على جميع البيانات والمعلومات المالية بحيث تعكس الصورة الحقيقية للمنشأة بحيث لا تخدع المستثمرين والمقرضين عن وضع المنشأة المالي (عصفور والعبادي، 2008: 685). والإفصاح اصطلاحاً: هو عبارة عن عرض البنود والإيضاحات في القوائم المالية بشكل يجعلها واضحة ومفهومة وغير مضللة لمستخدمي هذه القوائم (حسن، 2002: 34).

يشمل الإفصاح كل شي يتعلق بالقوائم المالية حيث تعتبر هذه القوائم الجزء الرئيس من التقارير المالية المنشورة (التميمي، 2009). ويوفر الإفصاح معلومات ضرورية تساعد في عملية اتخاذ القرارات في المنشأة كما تساعد مستخدمي القوائم المالية بالقدرة على التنبؤ بمتغيرات المنشأة المستقبلية. وعرف الإفصاح بأنه «عند إعداد القوائم المالية يجب إعدادها بشكل دقيق ومنظم وأن تشمل معلومات كافية وغير مضللة تجعلها مفيدة عند توجيهها لعامة المستخدمين لها حيث يجب أن تعكس هذه القوائم الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة بشكل دقيق (العامري، 2010).

النظريات المتعلقة بالإفصاح

هنالك العديد من النظريات المتعلقة بالإفصاح والتي تحاول تفسير الأسباب التي تجعل الشركات بالقيام بالإفصاح بمستويات مختلفة، ولكل نظرية أسلوب معين في التطبيق ومن أكثر النظريات شيوعاً ومستخدمه هي:

1- نظرية الوكالة Agency Theory

يعود ظهور نظرية الوكالة بشكلها الرسمي إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث تعود مفاهيم هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي «آدم سميث»، وقد عُرفت نظرية الوكالة بأنها عبارة عن عقد بين شخص أو أكثر «المدراء الرئيسون» يتيح بموجبه إشراك شخص آخر «الوكيل» بالقيام ببعض الخدمات بالنيابة عنهم والتي تندرج تحت تفويض بعض سلطات اتخاذ القرار للوكيل، ويكون هناك متابعة ورقابة على الوكيل من قبل المدير الرئيس ومقابل ذلك يكون تكاليف على هذه العملية، ومن أجل تقليل هذه التكاليف يتم إعداد التقارير المالية التي تمكن المدراء من استخدامها لتقليل التكاليف وتحقيق مصلحة المساهمين، وأن من أهداف التقارير المالية هو تقديم المعلومات اللازمة والضرورية للمساهمين وذلك لتسهيل الرقابة على الوكيل وعلاقته مع المدراء، وبما أنه التقرير السنوي يعد أهم آلية لتخفيف تكاليف الوكالة يتم تحفيز المدراء لتوفير معلومات تتعلق بالمخاطر وكيفية إدارتها، وذلك لتعزيز مسؤوليتهم واهتمامهم ولتحقيق أهداف الشركة والعمل على الحد من تماثل المعلومات (Rehman, 2016).

2- نظرية أصحاب المصلحة Stakeholders Theory

يعود ظهور نظرية أصحاب المصلحة إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي، حيث تعود مفاهيم هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي Ansoff، حيث إن هذه النظرية تقوم بتحسين العلاقة بين المؤسسة وبين أصحاب المصالح.

تتطلب هذه النظرية من الشركات توفير المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية اللازمة والضرورية للوصول إلى تلبية رغبات واحتياجات أصحاب المصالح، وبما أن هذه المعلومات هي الأساس يتم تحفيز الشركات للإفصاح عن مختلف المعلومات وخاصة المعلومات المتعلقة بالمخاطر وكيفية إدارة هذه المخاطر لإثبات بأن هذه الشركة تعمل بالشكل الذي يتماشى مع رغبات أصحاب المصلحة (حيرش، 2012: 159).

3- نظرية الإشارة Signaling Theory

تعرف نظرية الإشارة على أنها وصف السلوك بين جميع الأطراف المتعاملة بحيث توضح العلاقة بين الأطراف الذين يمتلكون المعلومات بحيث يعملوا على الإشارة إلى الأطراف الذين لا يمتلكون المعلومات عن وضع المنشأة وحول التغيرات التي حدثت بها، كما تستند هذه النظرية على فرضيتين حيث الأولى تقوم على أن إدارة المنشأة أفضل من المساهمين والجمهور في إدارة المناصب الإدارية في المنشأة، أما الثانية فتقوم حول المعلومات التي يختارها المدراء حسب أهميتها في الإفصاح عنها وفي الإشارة إلى الجمهور عن وضع المنشأة المالي (Neysi et al., 2012).

تظهر هذه النظرية في حال عدم تماثل المعلومات لأنه في هذه الحالة لا يستطيع المستثمرين التمييز بين الشركات الجيدة والسيئة وبالتالي سوف يؤدي إلى انسحاب بعض المستثمرين من السوق بخسائر، ومنها تم تحفيز الشركات الجيدة على الإفصاح عن مزيد من المعلومات الكافية والكاملة لإعطاء إشارة في السوق بأن الشركة ذات كفاءة عالية من أجل جذب المستثمرين إليها ومن أجل تلبية رغباتهم، أما الشركات السيئة لا تهتم بإعطاء إشارة في السوق عن طريق الإفصاح عن مزيد معلومات لأنها تعتبر هذه العملية مكلفة لها (Rehman, 2016).

المخاطر التي تواجه البنوك:

تواجه البنوك مجموعة من المخاطر التي تحد من عملها، حيث تصنف إلى مخاطر مالية وغير مالية:

أولاً - المخاطر المالية Financial Risks:

إن المخاطر المالية تشمل جميع المخاطر التي تتعلق بإدارة المطلوبات والموجودات وإن هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف من إدارة البنوك بحيث يتماشى مع تحركات السوق، كما عرفت المخاطر المالية على أنها ارتفاع في الاستغلال بسبب اللجوء إلى الغير عن طريق الاستدانة منهم بجلب الأموال على شكل قروض مما يؤثر سلباً على إيرادات المؤسسة المالية (بن سامي والقريشي، 2006).

ومن أهم أنواع هذه المخاطر:

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk

تصنف المخاطر الائتمانية على أنها أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الحالي، حيث وجدت الأبحاث والدراسات السابقة أن سبب الأزمات التي حدثت في البنوك حول العالم كان سببها التعثر الائتماني في عدم القدرة على السداد من قبل المقرضين (Pagach and Warr, 2010).

كما تعرف مخاطر الائتمان على أنها مجموعة من الخسائر التي من الممكن أن يتحملها البنك في عدم قدرة العميل المقترض على السداد أو النية في عدم سداد القرض وفوائده في الوقت المحدد (هزابة، 2016).

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تظهر مخاطر السيولة في البنوك في حال عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم مما يعمل على الحد من قدرة البنك على السداد، فقد عرفت مخاطر السيولة على أنها «عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات عند استحقاقها مما يمهّد لظاهرة العجز المالي في البنك مما ينتج عن ذلك إفلاس البنك» (السوق وآخرون، 2017).

كما عرفت مخاطر السيولة أيضاً بأنها: «المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنوك على مواجهة أي سحب على الودائع بشكل مفاجئ أو عدم القدرة على تلبية احتياجات المقرضين من النقد»، كما وجد علاقة طردية بين السيولة والربحية في البنوك، حيث تبين عند قيام البنك بالاستثمار في الأصول طويلة الأجل سوف يحقق عائداً أكبر، وهذا يعمل على زيادة

الربحية في البنوك مما يؤدي إلى تقليل نسبة السيولة في البنك مما يعمل على زيادة مخاطر السيولة في البنك، أما في حين قيام البنك بالاستثمار في الأصول قصيرة الأجل لتقليل مخاطر السيولة سوف يحصل على عائد أقل مما يعمل من تقليل ربحية البنك (Tabari et al., 2013).

3- مخاطر السوق Market Risk

هي الخسائر التي تنتج عن أي تحرك بشكل معاكس يؤدي إلى إضعاف قيمة المراكز التي تحتفظ بها الجهات الفعالة وتسمى هذه العوامل «عوامل الخطر»، حيث تشمل هذه العوامل جميع مؤشرات الأسهم وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات (Bessis, 2015).

وقد قام المدهون (2011) بتعريف مخاطر السوق على أنها مجموعة من المخاطر الحالية والمخاطر المستقبلية التي قد تؤثر على رأس مال البنك وإيراداته التي تنتج عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف و الفائدة والأوراق المالية والسلع وقد تم تصنيف مخاطر السوق إلى مخاطر: (المدهون، 2011: 49)

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk
- مخاطر أسعار الصرف Exchange Rate Risk
- مخاطر أسعار الأوراق المالية Securities Price Risk

ثانياً - المخاطر غير المالية Non-Financial Risks

1- مخاطر التشغيل Operational Risk

يعود ظهور المخاطر التشغيلية إلى التطور المتزايد الذي حدث على القطاع المصرفي وظهور التكنولوجيا وارتباط الأعمال المصرفية بوسائل الاتصال والأنظمة الإلكترونية الحديثة وبالإضافة إلى اعتماد البنوك على التمويل الخارجي من خلال توفير خدمات للقيام بالإعمال المصرفية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالمخاطر التشغيلية وأصبحت جزءاً مهماً من المخاطر التي يجب على البنك الاهتمام بها (لعراف، 2012).

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعريف مخاطر التشغيل على أنها «مقدار خطر التعرض لمجموعة من الخسائر التي تنشأ في حال انخفاض أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأشخاص أو التي تنشأ عن أحداث من الخارج» (بلعجوز، 2005).

2- المخاطر القانونية Legal Risk

ترتبط المخاطر القانونية بمدى تطبيق القوانين التي يفرضها البنك المركزي بالشكل الصحيح، وتفرض هذه القوانين على نسب الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، ونسب الائتمان المسموح بها، حيث إن هذه النسب عند تطبيقها في البنك بالشكل غير المناسب مع سياسة البنك ينتج عنها المخاطر القانونية، كما ترتبط أيضاً بالمخاطر القانونية بالعقود المالية حيث تكون بعض العقود غير واضحة بالشكل المناسب لإدارة البنك بسبب التشريعات والأنظمة التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات مما ينتج عنها مخاطر قانونية (حيرش، 2012).

3- المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk

ترتبط هذه المخاطر بالقرارات التي يتخذها البنك حيث عندما يقوم البنك باتخاذ قرار غير مناسب أو عدم اتخاذ قرار في الوقت المناسب سوف ينشأ عن ذلك خسائر في البنك مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر في البنك وتسمى المخاطر الاستراتيجية (شكري وآخرون، 2016).

4- مخاطر السمعة Reputational Risk

يرتبط نجاح البنوك في الأعمال التي يقوم بها وباجتذاب عملاء جدد وبالرأي الذي يبديه العميل في البنك، وتقوم البنوك بالاحتفاظ على هذا النجاح، فعند قيام البنك بانتهاك خصوصية العملاء أو عدم تقديم الخدمة بالشكل المناسب للعملاء فهذا سوف يؤثر على سمعة البنك ونجاحه مما يعمل على تحميل البنك خسائر بسبب فقدان العملاء أو عدم قدرة البنك على جذب عملاء جدد بسبب سمعة البنك (شكري وآخرون، 2016).

مراجعة الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية موضوع العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المخاطر ومحددات الإفصاح عن المخاطر في القطاع المصرفي في الدول العربية، وجاءت كالتالي:

الدراسات العربية

دراسة (نوروبركه، 2019)، وجاءت للوقوف على أبرز العوامل المحددة لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي في البنوك التجارية الأردنية للفترة الممتدة من 2014-2015. حيث خلصت الدراسة لوجود ضعف في مستوى الإفصاح الاختياري والإجباري وتأثير إيجابي لكل من حجم وربحية البنك. فكلما زاد حجم البنك و زاد مستوى الربحية كلما ارتفع مستوى الإفصاح. كما أشارت النتائج أن البنوك التي ترتفع فيها نسبة الرافعة المالية يقل فيها مستوى الإفصاح.

دراسة (الداغر، 2018)، واستخدمت عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة الممتدة من 2011-2016 لمعرفة مستوى الإفصاح عن المخاطر واختبار تأثير عدد من المتغيرات ممثلة بحجم المصرف وربحيته ونسبة الرافعة المالية وعمر البنك على الإفصاح عن المخاطر. ومن أبرز نتائج الدراسة وجود مستوى متوسط من الإفصاح عن المخاطر في تلك المصارف خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم المصرف وعمره في مستوى الإفصاح عن المخاطر في حين لا يوجد تأثير لربحية المصرف والرافعة المالية في مستوى الإفصاح عن المخاطر. كما أوصت الدراسة الجهات الرقابية بتحسين مستويات الإفصاح عن المخاطر بما يمكن مستخدمي القوائم من معرفة واقع المخاطر في المصارف.

دراسة (الحسين، 2017)، وهدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على إفصاح المصارف السورية وقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام 2015، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ومستوى الإفصاح في حين لا يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح وكل من الربحية والرافعة المالية ومخصص التسهيلات الائتمانية.

دراسة (نشوان وآخرون، 2018)، وتناولت الإفصاح في القطاع المصرفي من خلال دراسة أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة من السنة المالية 2011-2017 من خلال القوائم المالية المدرجة للبنوك على موقع بورصة فلسطين. وقد بينت النتائج: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

دراسة (الطيب، 2015)، وتناولت الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية متطلبات التوسع في الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد العوامل الهامة في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، وتم توزيع استبيان الدراسة على عينة الدراسة واشتملت على المتعاملين والموظفين في سوق الخرطوم، وقد تم استخدام اختبار «مربع كأي» للوصول إلى نتائج الدراسة التي كان من أهمها إلى تعزيز التوسع في الإفصاح المحاسبي من قبل المنشآت يؤثر إيجابياً على قرار الاستثمار بسوق الخرطوم، كما أن الإفصاح عن المعلومات بشفافية في القوائم المالية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية، ويقلل درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، كما وجدت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة بسوق الخرطوم لا تلتزم بالعرض العادل مما يزيد من درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية. كما أوصت الدراسة هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل

على نشر الوعي بين الجمهور وتأهيل المتعاملين بالسوق عن طريق الورش والندوات وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.

دراسة (زياد والبشاري، 2007)، وركزت على أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي في محاولة لمعرفة مدى أهمية الإفصاح الكافي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة على هذه المخاطر، حيث استخدمت الدراسة استبياناً تم توزيعها على مدراء المصارف ومدراء المخاطر والمدراء التنفيذيين، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة مهمة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليهما. كما يساعد الإفصاح عن المخاطر في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليهما، كما أن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة، وتوصي الدراسة على ضرورة التأكيد على أهمية دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في نجاح إجراءات الرقابة على هذه المخاطر عند قيام المصرف بالإفصاح عن نتائج أعمالها.

دراسة (زويلف، 2014)، والتي بينت من جانب آخر أن العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في البنوك الأردنية يتمثل بالحجم، والعمر، والربحية، والجنسية، ولم تظهر النتائج أثر لطبيعة النشاط على مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Elghaffar et al., 2019)، وتناولت قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك المصرية والتحقيق في محددها، حيث تكونت عينة الدراسة من 28 بنكا خلال الفترة من 2010 إلى 2017. وأظهرت النتائج أن هناك مستوى متوسط للإفصاح عن المخاطر الإجمالي لجميع البنوك العينة، كما أن البنوك التي لديها نسبة أعلى من عضوية مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، والازدواجية، والملكية المؤسسية، والبنوك التي تمت تدقيقها من قبل إحدى أكبر أربع شركات تدقيق، كانت تتجه لزيادة الإفصاح عن المخاطر، كما أظهرت النتائج أن للرافعة المالية، والأخبار السيئة، والمسؤولية الاجتماعية للبنك علاقة سلبية مع مستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل عام في البنوك المصرية.

دراسة (Nahar et al., 2016a)، وجاءت في القطاع المصرفي في الدول الآسيوية، التي هدفت لاستكشاف مدى الإفصاح عن المخاطر والعوامل التي تحدد ذلك لجميع البنوك المدرجة في بنغلاديش، حيث اشتملت عينة الدراسة على تحليل ثلاثين بنكا من البنوك المتداولة أسهمها في «بورصة دكا» خلال الفترة 2007-2012، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للوصول لنتائج الدراسة التي كان من أهمها أن تنفيذ IFRS 7 و بازل II: معايير انضباط السوق في بيئة غير مكلفة، كما ركزت الدراسة على ضرورة رفع درجة الإفصاح عن المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية. كما أشارت الدراسة أن التأثير يعود إلى المخاوف التنظيمية والتبني الطوعي لمعايير الإفصاح الدولية في القطاع المصرفي في بنغلاديش، في حين أن محددهات الإفصاح تختلف باختلاف أنواع المخاطر، فإن عدد لجان المخاطر، والرافعة المالية، وحجم الشركة، ووجود وحدة إدارة المخاطر، وحجم مجلس الإدارة من العوامل المحددة الهامة لفئة واحدة على الأقل من الإفصاح عن المخاطر.

دراسة (Nahar et al., 2016b)، وأشارت إلى العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الشركات، وتكلفة رأس المال والأداء داخل المؤسسات المصرفية في البلدان النامية، كما استخدمت هذه الدراسة عينة مكونة من جميع البنوك الـ 30 المدرجة في بورصة دكا، بنغلاديش، للسنوات من 2006 إلى 2012، كما استخدمت الدراسة المعادلات المتزامنة ذات المربعات الصغرى للوصول إلى نتائج الدراسة التي كان من أهمها أن هناك دليل على أن بنغلاديش قد اعتمدت طوعاً المعيار 7 من التقارير المالية الدولية ومعايير بازل 2 وأن هذه المعايير تعزز الكشف عن المخاطر حتى عندما يكون الإفصاح غير إلزامي. وأظهرت النتائج أن تكلفة رأس المال مرتبطة بشكل سلبي مع الكشف عن المخاطر، والتي لها علاقة عكسية مع أداء البنك.

دراسة (Moumen et al., 2015)، واستخدمت عينة أكبر حجماً بهدف معرفة ما إذا كان الإفصاح الاختياري للمخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات صلة بالقيمة للمستثمرين للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث شملت الدراسة عينة واسعة النطاق من الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تضمنت 809 مشاهدة لمدة 3 سنوات للفترة 2007-2009. وتوصلت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المعلومات الاختيارية للمخاطر وقدرة السوق على توقع تغيير الأرباح المستقبلية في المستقبل، وأشارت الدراسة أن الارتباط الإيجابي دليل تجريبي على

فائدة الكشف عن المخاطر في التقارير السنوية. كما وجدت الدراسة أن مستوى تكاليف الملكية يميل إلى التقليل من الأهمية المتصورة لمعلومات المخاطر، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على مصدر آخر للمعلومات في التنبؤ بتغيير الأرباح في المستقبل.

دراسة (Al-Maghzom et al., 2016)، وحاولت استكشاف حوكمة الشركات والسمات الديموغرافية لفرق الإدارة العليا بشكل تجريبي كمحددات لممارسات الإفصاح عن المخاطر الاختيارية في جميع البنوك السعودية المدرجة في الفترة من 2009 إلى 2013. وأظهرت النتائج أن الملكية الخارجية واجتماعات لجنة التدقيق والجنس والحجم والريحية وحجم مجلس الإدارة هي المحددات الأساسية لممارسات الإفصاح عن المخاطر الاختيارية في البنوك السعودية المدرجة، كما أن هناك ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات والسمات السكانية وممارسات الإفصاح الاختياري للمخاطر في البنوك السعودية.

دراسة (Baroma, 2014)، وجاءت بهدف إيجاد العلاقة بين خصائص الشركات المصرية ومستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للشركات المصرية المدرجة في البورصة، حيث تكونت عينة الدراسة من 49 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية للفترة 2008-2010، كما استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في التحليل، وكما أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المخاطر ووجود علاقة ارتباط غير مهمة للرافعة المالية ونوع الصناعة مع مستوى الإفصاح عن المخاطر.

يظهر مما سبق أن الدراسات السابقة تناولت عوامل مختلفة وأساليب مختلفة للوصول للعوامل المحددة للإفصاح عن المخاطر أو العوامل المؤثرة على مستويات الإفصاح في التقارير المالية. وتتناول هذه الدراسة أبرز العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالاعتماد على بيانات خاصة بالقطاع المصرفي نظراً لاختلاف طبيعة أعمال البنوك التجارية عن غيرها من الشركات في القطاعات الصناعية. هذا ويعتبر القطاع المصرفي في الأردن من القطاعات الاقتصادية الأردنية المهمة والمؤثرة. كما اشتملت عينة الدراسة على فترة زمنية طويلة نسبياً مما قد يساعد في تكوين صورة أكثر وضوحاً للعوامل المحددة للإفصاح في البنوك التجارية. وقد يساعد اختيار هذه الفترة الزمنية على تجنب أي آثار محتملة للآزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت لزيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر بشكل عام.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن العديد من البنوك التجارية الأردنية تعاني قصوراً في الإفصاح عن المخاطر، حيث إن الإفصاح الكافي عن المخاطر يقوم بتحسين قياس وتقييم الأداء المالي وبالتالي توفير معلومات تمتاز بالملائمة والاعتمادية والموثوقية، وبالتالي يعكس على اتخاذ قرارات مناسبة لجميع الأطراف، حيث يعتبر ارتفاع مستوى المخاطر في البنوك من أهم أسباب حدوث الأزمات المالية.

واجهت المصارف العديد من المشاكل بسبب اهتمامها بعدم الإفصاح الكافي عن المخاطر التي تتعرض لها ونقص الشفافية في ما تقدمه من بيانات في تقاريرها السنوية والذي قد يؤدي لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، مما زاد الطلب من إدارة البنوك القيام بالإفصاح الكافي عن المخاطر بشكل مناسب ودقيق في القوائم المالية من أجل توفير معلومات ملائمة عن المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك ليس فقط من أجل زيادة ثقة المستثمرين ولكن أيضاً للمساهمة في تحسين القرارات المالية التي تساعد على تحسين أداء البنك، وإعطاء صورة واضحة عن أداء البنك لأصحاب المصالح مما يعزز قوة البنوك في مواجهة التحديات والمخاطر في ضوء التطورات المستمرة في الأسواق المالية. يظهر هذا مدى الحاجة للوقوف على طبيعة ومحددات الإفصاح عن المخاطر بشكل عام وعن المخاطر المالية بشكل خاص في التقارير السنوية مما يساعد في تعزيز كفاءة هذه المؤسسات من خلال تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر والرقابة على نشاطات هذه البنوك وتقليل احتمالية التعرض لازمات مالية مستقبلية.

لذلك تسعى هذه الدراسة للوقوف على أهم محددات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية نظراً لأهمية هذه المخاطر وارتباطها بشكل وثيق مع أبرز نشاطات البنوك وعمليات الإقراض والاقتراض، مما يساعد العديد من الأطراف للوصول لأبرز العوامل التي ترتبط بالإفصاح عن هذه المخاطر التي تتعرض لها البنوك والتعرف على أهم هذه المحددات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح عدد من الأسئلة التي ترتبط بالعناصر الرئيسة التي أشارت لها الدراسات السابقة، والتي قد تؤثر على الإفصاح عن المخاطر بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص مثل عمر البنك وحجمه والربحية و الرافعة المالية (Nahar et al., 2016; Bhasin et al., 2012; Oliveira et al., 2011) كما يلي:

السؤال الرئيس

ما هي محدّدات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
- 2- هل يوجد أثر لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
- 3- هل يوجد أثر لربحية البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
- 4- هل يوجد أثر للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة

يعتبر القطاع المالي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الأردن، نظراً لدوره في النهوض بالنشاط الاقتصادي، مما يدفع القائمين على هذا القطاع للاهتمام بتقديم بيانات مالية ذات جودة عالية عن طريق الإفصاح عن هذه البيانات في التقارير المالية المنشورة.

إن معرفة أهم محدّدات الإفصاح عن المخاطر المالية يساهم في زيادة جودة التقارير المالية التي تقدمها البنوك، حيث تعتبر هذه التقارير من أهم مصادر البيانات التي يستخدمها العديد من الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين والممولين والجهات الحكومية، كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال المساهمة في التركيز على العوامل المرتبطة بمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والعوامل المرتبطة بتطوير وتحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، وتوضيح أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية وأهمية تطبيقه في البنوك التجارية بما يساهم في تحسين وتطوير اتخاذ القرارات، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الوصول لإطار عام للمساهمة في زيادة وتحسين الإفصاح عن مخاطر المالية في البنوك التجارية وتحديد أبرز المتغيرات المؤثرة عليه.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على محدّدات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال:

- 1- معرفة مدى تأثير عمر البنك على محدّدات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- 2- معرفة مدى تأثير حجم البنك على محدّدات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- 3- معرفة مدى تأثير الربحية على محدّدات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- 4- معرفة مدى تأثير الرافعة المالية على محدّدات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة

تناولت الدراسات السابقة عدد من العوامل التي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر في القطاع المصرفي. حيث اقترحت هذه الدراسات وجود علاقة بين عمر البنك ومستوى الإفصاح عن المخاطر، فكلما زاد عمر البنك كلما ارتفع مستوى الإفصاح (Bhasin et al., 2012). كما أظهرت دراسة الداغر (2018) وجود علاقة إيجابية لحجم البنك مع مستوى الإفصاح عن المخاطر في جميع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما أشارت الدراسات لوجود علاقة إيجابية بين حجم البنك ومستوى الإفصاح عن المخاطر، فكلما زاد حجم البنك زادت أهمية البيانات المنشورة لحملة الأسهم وللمستثمرين ولصناع القرار (Nahar et al., 2016; Rehman, 2016). أظهرت العديد من الدراسات وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن المخاطر وعدد من العوامل مثل ربحية البنك ونسبة الرافعة المالية (Nahar et al., 2016; Bhasin et al., 2012). دراسة نشوان وآخرون (2018) بينت أن ربحية البنوك ترتبط إيجابياً بمستوى الإفصاح عن المخاطر. بعض الدراسات الحديثة أشارت لوجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية والإفصاح، فكلما زادت نسبة الرافعة المالية قل مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (نور و بركة، 2019).

بالاعتماد على ما سبق تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية :

- $H_{0.1}$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- $H_{0.2}$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- $H_{0.3}$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) لربحية البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- $H_{0.4}$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) لنسبة الرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة التعريف بالمنهج المناسب الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات المالية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصّل عليها والاستنتاجات لنستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال فترة الدراسة من 2009-2018 وعددها 25 بنكاً وفق ما تم نشره في تقرير البنوك المرخصة العاملة في الأردن (البنك المركزي الأردني، 2018)، وتم اعتماد عدد من الأسس والمعايير لاختيار عينة الدراسة وتشمل: توافر التقارير السنوية للبنوك خلال فترة الدراسة، توافر البيانات المكونة لمتغيرات الدراسة والمكونة لنموذج الدراسة، استبعاد البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية لأسباب تتعلق باختلاف نشاطات هذه البنوك أو لاختلاف الإفصاح المالي فيها. وبعد تطبيق هذه المعايير تكونت عينة الدراسة النهائية من جميع البنوك التجارية الأردنية والتي يبلغ عددها 13 بنكاً تجارياً بحيث تتوافر بياناتها بالكامل خلال فترة الدراسة. وقد بلغ عدد المشاهدات للعينة المستخدمة في التحليل الإحصائي 130 مشاهدة. وتم جمع البيانات يدوياً بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية والبيانات المالية المنشورة من سوق عمان للأوراق المالية، والبنوك التالية تمثل عينة الدراسة: البنك العربي، والبنك الأردني الكويتي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الاتحاد، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك الأردن، والبنك الأهلي الأردني، وبنك المؤسسة العربية المصرفية، والبنك التجاري الأردني، والبنك الاستثماري، وبنك المال الأردني، وبنك سوسيته جنرال الأردن، وبنك الاستثمار العربي الأردني.

متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة: وتتضمن حجم البنك و نسبة الرافعة المالية و ربحية البنك و عمر البنك. حيث تم قياس حجم البنك بالاعتماد على إجمالي أصول البنك. وتعتبر الربحية مؤشر يعكس زيادة الأرباح المتولدة في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، كما تسعى المنشآت لتحقيقها وذلك لكونها تؤثر بشكل مباشر على المخاطر المالية التي تواجه المنشأة، بحيث إن أي زيادة في الأرباح المتحققة للمنشأة سيؤدي إلى انخفاض احتمال فشل المنشأة. وتعرف الرافعة المالية بأنها استخدام أموال الغير لتمويل أنشطة البنوك من خلال الاقتراض من المؤسسات المصرفية بهدف زيادة الأرباح التشغيلية في المنشأة.
- المتغير التابع: وهي مخاطر يتعرض لها البنك، حيث تم اعتماد عدد من مقاييس المخاطرة المالية وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. حيث سيتم قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع كل مقياس من مقاييس المخاطرة.
- وتعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تتعلق بشكل أساس بعدم قدرة البنك على سداد التزاماته مما يصعب قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لتغطية التزاماته. وتم استخدام إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لقياس مخاطر السيولة (Alzorqan, 2014). وتشمل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن عدم التقييم المناسب للعمليات المقترضة أو عدم قدرة العميل على السداد في المستقبل مما سوف يحمل البنك مجموعة من الخسائر. وتم قياس مخاطر الائتمان كنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض (Alshatti, 2015; Godlewski, 2005).

نماذج الدراسة

صبيغ نموذج الدراسة بالاعتماد على عدة الدراسات السابقة: (Nahar et al., 2016; Abd Elghaffar et al., 2019)، وتناقش هذه الدراسة ثلاثة نماذج رئيسة تم صياغتها كالتالي:

$$- CRDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \epsilon_{it} \dots (1)$$

$$- LRDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \epsilon_{it} \dots (2)$$

حيث أن:

- مستوى الإفصاح عن المخاطر (CRDI,LRDI) - مخاطر الائتمان (متغير تابع)

- LRDI: مخاطر السيولة (متغير تابع)

- SIZE_t: حجم البنك (متغير مستقل)

- LEV_t: الرافعة المالية (متغير مستقل)

- ROA_t: العائد على الأصول وهو مقياس الربحية (متغير مستقل)

- AGE_t: عمر البنك (متغير مستقل)

- ε_{it}: حد الخطأ

- CRDI: مخاطر الائتمان (متغير تابع)

جدول رقم (1)

المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وكيفية قياسها

اسم المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس
مخاطر الائتمان	متغير تابع	القروض الغير عاملة / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	متغير تابع	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
الرافعة المالية	متغير مستقل	إجمالي الالتزامات / إجمالي حقوق الملكية
العائد على الأصول	متغير مستقل	صافي الربح / إجمالي الأصول
حجم البنك	متغير مستقل	إجمالي الأصول
عمر البنك	متغير مستقل	عدد السنوات منذ التأسيس

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

جدول رقم (2)

ملخص الإحصاءات الوصفية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
مخاطر السيولة	0.6381	0.1060	0.4254	0.9403
مخاطر الائتمان	0.0875	0.0500	0.0000	0.2812
الرافعة المالية	85.7501	2.5792	78.0360	92.4950
العائد على الأصول	0.0121	0.0048	0.0017-	0.0251
العمر	42.8077	16.5703	14.0000	88.0000

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

ويوضح الجدول رقم (1) المتغيرات المستخدمة

في نموذج الدراسة وكيفية قياس هذه المتغيرات (المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

لتحليل بيانات الدراسة ولاختبار الفرضيات:

- 1- اختبارات الاستقرارية في السلاسل الزمنية.
- 2- اختبار الارتباط المتعدد استخدام طريقة المربعات الصغرى تحليل الانحدار الخطي (Ordinary least square Regression) لاختبار فرضيات الدراسة.
- 3- اختبار نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model).

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (3)

مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات المستقلة

	Credit risk	Liquidity risk	Size	Leverage	ROA	Age
Credit risk	1					
Liquidity risk	0.0034-	1				
Size	0.0847-	0.1367-	1			
Leverage	0.0673-	0.2906-	0.0663-	1		
ROA	0.2476-	0.0291	0.0715-	0.3045-	1	
Age	0.002	0.1327-	0.7312	0.2368	0.0511-	1

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي لمخاطر السيولة (0.6381) وهو أعلى من الوسط الحسابي لمخاطر الائتمان (0.0875). كما أن الانحراف المعياري لمخاطر السيولة أقل من الانحراف المعياري لمخاطر الائتمان. أما فيما يخص الرافعة المالية فقد بلغ الانحراف المعياري (2.5792) والوسط الحسابي (85.75). أما العائد على الأصول فقد بلغ الانحراف المعياري (0.48%) وبلغ المتوسط الحسابي (1.21%). وبلغ متوسط عمر البنوك لعينة الدراسة 42 عام.

تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتحليل نوع وقوة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمتمثلة بالمخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) مع المتغيرات المستقلة (معدل العائد على الأصول والرافعة المالية والحجم وعمر البنك) في الجدول رقم (3). حيث أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط سلبية بين مخاطر الائتمان وحجم البنك (-0.0847)، كما أشارت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر السيولة وحجم البنك لعينة سلبية (-0.1367)، ومن حيث قيمة معامل الارتباط للرافعة المالية وكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة سلبية كانت القيمة (-0.0673) و(-0.2906) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين قيمة معامل الارتباط لربحية البنك فقد أظهرت النتائج ارتباطاً سلبياً مع مخاطر الائتمان (-0.2476) وارتباطاً إيجابياً مع مخاطر السيولة (0.0291). في حين أن علاقة قيمة معامل الارتباط بين حجم البنك ومخاطر الائتمان كانت إيجابية (0.002) وسلبية مع مخاطر السيولة (-0.1327).

اختبارات استقرارية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، ومن أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبارات جذور الوحدة الذي يعد من الطرق الأكثر دقة وانتشاراً حيث يهدف اختبارات جذور الوحدة لفحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة والتأكد من استقرارها (حسن وعبد الزهرة، 2013).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يُعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي (1)I

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2)I وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (0)I، بشكل عام فإن السلسلة (Xt) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند

مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000). وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (1982) Nelson and Polsser أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقرين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005).

جدول رقم (4)

اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر
لاستقرار البيانات (ADF)

المتغير	ADF .prb	PP .prb	النتيجة
مخاطر CRDI: مخاطر الائتمان	المستوى 0.8588	0.9839	غير مستقرة
	الفرق الأول 0.0058	0.0000	مستقرة
مخاطر LRDI: السيولة	المستوى 0.2616	0.0416	غير مستقرة
	الفرق الأول 0.0417	0.0000	مستقرة
حجم: SIZE: البنك	المستوى 0.7320	0.5448	مستقرة
	الفرق الأول 0.0239	0.0000	مستقرة
الرافعة: LEV: المالية	المستوى 0.3151	0.0068	غير مستقرة
	الفرق الأول 0.0045	0.0000	مستقرة
العائد: ROA: على الأصول	المستوى 0.3573	0.0442	مستقرة
	الفرق الأول 0.0435	0.0000	مستقرة

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

ويوجد عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية، ومن أهم اختبارات جذر الوحدة طريقة Phil- (PP) (1988) Perron and Phillips. واختبار ديكي فولر المطور (Aug-mented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من استقرار البيانات حتى نحصل على نتائج دقيقة.

تم استخدام اختبار كل من ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron) وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية قد يظهر نتائج غير دقيقة، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (4) إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار.

وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى تحليل الانحدار الخطي (Ordinary least square Regression)

$$CRDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \epsilon_{it} \dots (1)$$

- أ- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات (حجم البنك، الرافعة المالية، العائد على الأصول وعمر البنك) على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، مخاطر الائتمان). وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).
 - H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).
 - H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).
 - H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).

يبين الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين مخاطر الائتمان حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary least square - OLS) ونموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) بعد الاعتماد على نتائج اختبار (Hausman test). ونلاحظ من خلال النتائج ما يلي :

1- وجود تأثير سلبي ومعنوي لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة

عمان (مخاطر الائتمان)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.129 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في حجم البنك يؤدي إلى -0.129 من التغير في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).

جدول رقم (5)

العلاقة بين مخاطر الائتمان والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: CRDL				
OLS model		Fixed effect model		
Independent variables	Coefficient	.Prob	Coefficient	.Prob
Constant	2.432209	0.0000	0.6958696	0.0006
SIZE	-0.129499	0.0000	-0.0327	0.0519
LEV	0.004512	0.0280	0.0035974	0.006
ROA	0.255914	0.7545	0.0433045	0.964
AGE	0.001045	0.5026	0.007291	0.861
R-squared	0.684820		R-squared 0.3107	
Number of observations	130		130	

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

2- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في

بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.004 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في الرافعة المالية يؤدي إلى 0.004 من التغير في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان). وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).

3- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة

في بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.75 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم الفرعية الثالثة التي تنص على H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).

4- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية

المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.50 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم الفرعية الرابعة التي تنص على H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر الائتمان).

5- النتائج لنموذج الأثر الثابت جاءت متوافقة مع نموذج المربعات الصغرى، حيث كانت العلاقة بين حجم البنك

ومخاطر الائتمان سلبية، فيما كانت العلاقة إيجابية بين الرافعة المالية ومخاطر الائتمان. كما أشارت النتائج لعدم وجود ارتباط بين مخاطر الائتمان وبين العوامل المستخدمة لقياس ربحية البنك وعمر البنك.

6- وتشير قيمة (R-squared) على قدرة النموذج على تفسير التباين بين متغير المخاطر الائتمانية من خلال

المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.86482)، من جهة أخرى فإن قيمة معامل التحديد في نموذج الأثر الثابت بلغت (0.3107).

$$LRDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

ب- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمتغيرات (حجم البنك، الرافعة المالية، العائد على الأصول وعمر البنك) على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

- H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

- H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

- H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

يبين الجدول (3-1-6) نتائج اختبار هوسمان، حيث يتبين من خلال قيمة المعنوية (0.0000) وهي أقل من 1% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

يلخص الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين مخاطر السيولة حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary least square - OLS) ونموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) بعد الاعتماد على نتائج اختبار (Hausman test)، ونلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

1- وجود تأثير سلبي ومعنوي لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.154 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في حجم البنك يؤدي إلى -0.154 من التغير في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

2- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.27 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم الفرعية الثانية التي تنص على أنه H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

3- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.138 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم الفرعية الثالثة التي تنص على أنه H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للربحية على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

4- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة

جدول رقم (6)

العلاقة بين مخاطر الائتمان والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: LRDL				
OLS model			Fixed effect model	
Independent variables	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
Constant	3.540080	0.0000	0.6958696	0.0006
SIZE	-0.154151	0.0005	-0.00123	0.564
LEV	-0.004788	0.2701	-0.0132073	0.001
ROA	-2.595336	0.1387	2.763042	0.138
AGE	0.019825	0.0000	0.0118494	0.001
R-squared	0.681572		R-squared 0.2346	
Number of observations	130		130	

المصدر: إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

عمان (مخاطر السيولة)، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.019 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في عمر البنك يؤدي إلى 0.019 من التغير في مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (مخاطر السيولة).

- 5- النتائج لنموذج الأثر الثابت جاءت متوافقة مع نموذج المربعات الصغرى، حيث كانت اتجاه العلاقة بين حجم البنك ومخاطر السيولة سلبى ولكن بدون دلالة معنوية، فيما كانت العلاقة سلبية بين الرافعة المالية ومخاطر السيولة وذات دلالة معنوية. كما أشارت النتائج لعدم وجود ارتباط بين مخاطر السيولة وبين ربحية البنك، مع وجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية مع عمر البنك.
- 6- وتشير قيمة (R-squared) على قدرة النموذج على تفسير التباين بين متغير المخاطر الائتمانية من خلال المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.6815)، من جهة أخرى فأن قيمة معامل التحديد في نموذج الأثر الثابت بلغت (0.2346).

النتائج

وبالنظر لتحليل لنتائج لبيانات البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة يمكن تلخيص مجمل النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة بما يلي:

- 1- وجود تأثير سلبى ومعنوي لمتغير حجم البنك على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.129 وهذا يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وأن هذا المتغير يؤثر في مستوى وطريقة الإفصاح ويعتبر من محددات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية. كما أشارت النتائج لوجود تأثير سلبى ومعنوي أيضاً لحجم البنك على مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.154 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في حجم البنك يؤدي إلى 0.154 من التغير في مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وأن هذا المتغير يؤثر أيضاً في مستوى وطريقة الإفصاح ويعتبر من محددات الإفصاح عن مخاطر السيولة.
- 2- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.004 مما يشير لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان رغم انخفاض حجم هذا التأثير.
- 3- ربحية البنك لا تؤثر على مستوى الإفصاح عن كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.
- 4- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعمر البنك على مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. في حين أن متغير عمر البنك يرتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.019 أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في عمر البنك يؤدي إلى 0.019 من التغير في مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

التوصيات

- 1- أهمية الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية نظراً لارتباط العديد من القرارات الاستثمارية بالإفصاح عن المخاطر المالية مما يساعد العديد من الأطراف باتخاذ القرارات المناسبة.
- 2- إن نجاح واستقرار البنوك يرتبط بشكل أو بآخر بالعوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك وتتكون بصورة واضحة عن حجم وطبيعة مخاطرها المالية، ومعرفة هذه العوامل يعتبر عنصر مهم لجميع الأطراف التي تعتمد على هذا الإفصاح.
- 3- الحاجة لمزيد من الدراسات المستقبلية للوقوف على أبرز العوامل التي تشكل محددات عن الإفصاح عن المخاطر المالية من خلال التركيز على قطاعات مالية أخرى مثل شركات التأمين أو البنوك والشركات المالية متوسطة وصغيرة الحجم، كما يمكن للدراسات المستقبلية شمول المزيد من العوامل مثل حجم مجلس الإدارة ومكونات مجلس الإدارة والضرائب والتنوع وغيرها من العوامل التي يمكن أن تحدد مستوى وجودة الإفصاح.
- 4- أوصت الدراسة الجهات الرقابية على البنوك التجارية الأردنية بالإفصاح بشكل موسع عن طبيعة المخاطر التي تتعرض لها وذلك لتحسين جودة البيانات المنشورة وتكوين صورة واضحة للمستثمرين مما قد يساعد في تجنبهم خسائر غير متوقعة.
- 5- قد تجد الجهات المشرفة وهيئات التشريع وصناع القرار أن صياغة إطار عام وتطوير استراتيجيات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية يساعد في المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وتجنب الأزمات المالية في القطاع المصرفي.
- 6- تقييم شامل لإفصاح البنوك عن المخاطر بشكل عام وعن المخاطر المالية بشكل خاص لضمان تقديم معلومات تساعد المشاركين في الأسواق المالية على تقييم نشاطات وأداء هذه البنوك.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو صلاح، مصطفى صالح. (2007). «المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين». رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- التميمي، سحر سعدون صبار. (2009). «متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية في عينة المصارف العراقية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الحسين، بسام. (2017). «العوامل المؤثرة على إفصاح المصارف الخاصة السورية: دراسة تطبيقية»، مجلة جامعة البعث، 39 (12) 31-61.
- الداغر، أمينة. (2018). «محددات الإفصاح عن المخاطر في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية»، مجلة جامعة البعث، 40 (117) 41-76.
- السحبياني، صالح إبراهيم. (2007). «سوق الأسهم والنمو الاقتصادي: علاقات الارتباط السببية في المملكة العربية السعودية»، للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، السعودية.
- السوق، ريما حيدر؛ و اسمهان خلف؛ وسلمان معلا. (2017). «دراسة أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة»، مجلة جامعة البعث، 39 (27) 157-183.
- السيدية، موفق؛ وليلى الهاشمي. (2016). «قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Serrod – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية». مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (36) 107-124.
- الطيب، عبد الباقي أبو بكر. (2015). «التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق»، مجلة أمارياك، 6 (19) 45-58.
- العامري، سعود جابد. (2010). المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها. عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم. (2011). «دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية». رسالة دكتوراه. الجامعة الإسلامية. غزة.
- بلعجوز، حسين. (2005). «إدارة المخاطر البنكية والتحكم بها»، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة: مخاطر- تقنيات، جامعة جيجيل. الجزائر.
- بن ساسي، الياس؛ يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية)، الط 2. دار وائل للنشر، عمان.
- حسن، عبد اللطيف؛ وعلي عبد الزهرة. (2013). «تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات نماذج الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء»، العلوم الاقتصادية، 34 (9) 174-210.
- حسن، عثمان عبده. (2002). «الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- حيرش، عيسى. (2012). الإدارة الاستراتيجية الحديثة. دار الهدى للإدارة والنشر، الجزائر.
- زويلف، إنعام. (2014). «العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن». المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10 (1)، 45-62.
- زياد، محمد عثمان؛ مصطفى نجم البشاري. (2007). «أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي». رسالة دكتوراه. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان.
- عرابي، صلاح. (2017). قياس أثر مؤشر الأداء المعدل بالمخاطر على أساس رأس المال الاقتصادي على مؤشرات الأداء التقليدية للمخاطر مع التطبيق على البنوك الأردنية. المجلة العربية للإدارة، 37 (1)، 39-54. doi: 10.21608/aja.2017.17453

- عصفور، محمد ذا النون؛ و العبادي، هيثم (2008). «تقييم مدى الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق: دراسة العينة من الشركات الأردنية»، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، جامعة القاهرة، عدد 70.
- لعرف، فايزة. (2012). «المدخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر». *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 7، (17)، 184-195.
- مطر، محمد؛ والسيوطي موسى. (2008). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- موسى، شقيري وآخرون. (2016). *إدارة المخاطر*. دار المسيرة، الأردن.
- نشوان، اسكندر؛ وعصام الطويل؛ و محمد شحادة. (2018). «أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين»، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 5 (1) 447-417.
- نور، عبد الناصر و محمد بركه. (2019). «أثر الإفصاح المالي وغير المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان». *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*، 22 (1)، 41-62.
- هزبرة، أحلام. (2016). «دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية BDL»، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Maghzom, A.; Hussainey, K. and Aly, D. A. (2016). «Corporate governance and risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia», *Corporate Ownership and Control Journal*, 13 (2) 145-166.
- Alshatti, Ali. (2015). «The effect of credit risk management on financial performance», *Investment Management and Financial Innovations*, 12 (1), 338-344.
- Alzorqan, S. T. (2014). «Bank liquidity risk and performance: an empirical study of the banking system in Jordan», *Research Journal of Finance and Accounting*, 5 (12) 155-164.
- Baroma, B. (2014). «The association between the level of risk disclosure and corporation characteristics in the annual reports of Egyptian companies», *American Journal of Business, Economics and Management*, 2 (1) 9-16.
- Bessis, J. (2015). *Risk Management in Banking*. 4th ed., New York: John Wiley.
- Bhasin, M. L.; Makarov, R. R. and Orazalin, N. S. (2012). «Determinants of voluntary disclosure in the banking sector: An empirical study», *Contemporary Business Studies*, 3 (3) 60-71.
- Elghaffar, E. S. A.; Abotalib, A. M. and Khalil, M. A. A. M. (2019). «Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks», *Banks and Bank Systems*, 14 (1), 159-171.
- Godlewski, C. J. (2005). «Bank capital and credit risk taking in emerging market economies», *Journal of Banking Regulation*, 6 (2) 128-145.
- Guthrie, J. (2001). «The management, measuring and reporting of intellectual capital», *Journal of Intellectual Capital*, 2 (1) 27-41.
- Moumen, N.; Othman, H. B. & Hussiney, K. (2015). «The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets», *Research in International Business and Finance*, 34: 177-204.
- Nahar, S.; Azim, M. & Jubb, C. (2016a). «Risk disclosure, cost of capital and bank performance», *International Journal of Accounting & Information Management*, 24 (4), 476-494.
- Nahar, S.; Azim, M. & Jubb, C. (2016b). «The determinants of risk disclosure by banking institutions: Evidence from Bangladesh», *Asian Review of Accounting*, 24 (4), 426-444.

- Neysi, S. H.; Mazraeh, S. and Mousavi, Z. (2012). «The importance of intellectual capital disclosure», *International Journal of Business and Social Science*, 3 (15) 307–310.
- Oliveira, J.; Rodrigues, L. L. and Craig, R. (2011). «Risk-related disclosures by non-finance companies: Portuguese practices and disclosure characteristics», *Managerial Auditing Journal*, 26 (9), 817-839.
- Pagach, D. & R. Warr.(2010). «The effects of enterprise risk management on firm performance», *Working Paper*, Available at <http://ssrn.com/abstract=1155218>
- Seddighi, H. R.; Lawler, K. A. & Katos, A. V. (2000). «*Econometrics: A Ppractical approach*». New York: Routledge.
- Tabari, Ahmadi & Emami. (2013). «The effect of liquidity risk on the performance of commercial banks», *International Research Journal of Applied and Basic Sciences*, 4 (6) 1624-1631.
- Rehman, A. (2016). «A comparative study of risk management practices between Islamic and conventional banks in Pakistan», *PhD Thesis*, Cardiff Metropolitan University, Cardiff, United Kingdom.

Determinants of Financial Risk Disclosure in Jordanian Commercial Banks

Laith Mofeed Alrashdan

Researcher, Financial and Banking Department
Faculty of Finance and Business Administration
Al al-Bayt University
Laithalrshdan@gmail.com

Dr. Bassam E'shiwi Al-Own

Professor, Financial and Banking Department
Faculty of Finance and Business Administration.
Al al-Bayt University
Bown@aabu.edu.jo

ABSTRACT

This study aimed at clarifying the determinants of financial risk disclosure in using a sample of Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. In order to achieve this goal, data are collected for (13) publicly listed banks in Amman Stock Exchange during the period between 2009-2018.

The results of the study showed a negative and significant association between credit risk disclosure and bank size and positive and significant association between credit risk disclosure and financial leverage. However, the results show no significant linkage between credit risk disclosure and each of profitability and age of the bank.

The results of the analysis also reveal that liquidity risk disclosure is negatively associated with bank size, and positively associated with bank age. In addition, the results show no relationship between liquidity risk disclosure and each of leverage and profitability. This study concludes that several factors play important role in determining financial risk disclosure in Jordanian banking sector. However, Supervisors and regulators are recommended to develop strategies that help to provide a proper publicly disclose information about financial risk in order to help market participants to make an effective assessment of the soundness of banking financial risk. Moreover, further research studies similar in nature to this study can be helpful in determining key factors that influence financial risk disclosure which improve the quality of disclosed information in the banking industry.

Keywords: Risk Disclosure, Financial Risk, Disclosure Determinants, and Commercial Banks.